

# تحديات بناء الدولة فى السودان الأزمة الدستورية والسياسية فى بناء الدولة الوطنية

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك - كلية التربية  
جامعة كردفان

د. يسرية موسى أحمد جمال الدين

## مستخلص:

تناولت هذه الدراسة التطور التاريخي والسياسي للسودان فى الفترة 1956-2011م من خلال مناقشة قضايا الحكم والسلطة التى مثلت مشكلة إستعصت عن الحل فصارت بمرور الأيام أزمات متلازمة للدولة السودانية . لذا جاءت هذه الورقة البحثية بعنوان: ( تحديات بناء الدولة فى السودان : الأزمة الدستورية والسياسية فى بناء الدولة الوطنية) لمناقشة أزمته الدستور والممارسة السياسية ، فكان لابد من دراستها وتحديد معالمها وطبيعتها وأبعادها وتطورها والوقوف على تأثيراتها فى بناء الدولة .هدفت الدراسة لمناقشة قضية دستور السودان التى هي فى جوهرها أزمة غياب للرؤية الاستراتيجية التى تعالج قضايا الحكم والسلطة والهوية بما يكفل للجميع التمتع بالحرية والحقوق والواجبات والمكاسب فى ظل وطن متعدد البناءات والولاءات . كما تعالج أزمة الممارسة السياسية التى ترجع جذورها الى ما قبل الإستقلال تلك الممارسة التى القت بظلال كثيفة على العمل السياسي وكان لها دور كبير فى الإخفاقات التى صاحبت مسيرة الدولة السودانية واليد الطولى فى التدخل العسكرى فى شئون الحكم الأمر الذى عطل تطور وبناء الدولة الديمقراطية وفق أسس مدنية سليمة . إتبعت الورقة المنهج التاريخي التحليلي الوصفي ، وقد توصلت الى عدة نتائج أهمها ، أن أزمة الدولة فى السودان تتمثل فى غياب الرؤية الإستراتيجية الجامعة التى تنعكس من خلال دستور يحمي ويكفل الجميع ويحدد نظم ومستويات الحكم . وان الممارسة السياسية الغير رشيدة المبنية على الكم العددي ذوالمسحة الدينية اليمينية او التطرف الصفوي اليساري ، تمثل أكبر تحدي امام بناء الدولة .غياب الدستور مع تخبط السلطة السياسية يمثلان دعوة صريحة للقوى العسكرية لإعتلاء السلطة لذا لابد من معالجة قضية الدستور والممارسة السياسية لقفل الباب امام الانقلابات العسكرية مع حل القضايا الاجتماعية والتنمية التى سافرد لها المساحة فى ورقة أخرى .

كلمات مفتاحية : أزمات الحكم فى السودان ، الدستور، الممارسة السياسية، الانقلابات العسكرية.

## Challenges of State Building in Sudan

### The constitutional and political crisis in building the national state

Dr. Yusriya Musa Ahmed gamal El-din

#### Abstract

This study dealt with the historical and political development of Sudan in the period 1956-2011 by discussing the issues of governance and authority, which over time became crises inherent to the Sudanese state. Therefore, this research paper entitled: (Challenges of State Building in Sudan: The Constitutional and Political Crisis in Building the National State) came to discuss the constitutional crisis and the political crisis. It aimed to discuss the issue of the absence of a strategic vision and the issue of the Constitution of Sudan to address the issues of governance, power and identity in light of a multi-built homeland and loyalties. The paper also addressed the issue of military intervention in the affairs of governance, which disrupted the development and building of the democratic state according to sound civil foundations. The paper followed the historical, descriptive and analytical approach. It has reached several results, the most important of which is that the crisis of the state in Sudan is the absence of a comprehensive strategic vision, which is reflected through a constitution that protects and guarantees the rights of all and determines the systems and levels of governance. The irrational political practice based on the numerical quantity with a right-wing religious tinge or leftist Safavid extremism, represents the biggest challenge to state-building. The absence of the constitution with the confusion of political power represent an explicit call for military forces to ascend to power, so it is necessary to address the issue of the constitution and political practice to close the door to military coups while solving social and development issues that I will allocate space to in another paper.

**Key words** : Sudan governance crises, constitution, political practice, military coups.

#### تمهيد :

ثلاث محاور رئيسية تدور حولها الورقة ولا تنفصل عن بعضها البعض، أولهما: الأزمات الإستراتيجية . ثانيهما : قضية الدستور . ثالثهما: الممارسة السياسية .

المتأمل في سير بناء الدولة الوطنية في السودان منذ الإستقلال يجد أنها عانت من غياب الرؤية الإستراتيجية على مختلف الأصعدة من تخطيط إستراتيجي برؤي علمية فاعلة لخدمة مدينةٍ تستطيع إنزال الخطط الإستراتيجية لأرض الواقع مترجة لها لعمل ملوس حتى لا يرتبك رجل الدولة ما بين التخطيط والممارسة مع اصطحاب عامل التحديث في ذلك .

كما عانت الدولة من غياب رؤية إستراتيجية حول التوافق على نظام حكم يؤسس لنظام حكم ديمقراطي نزيهه يكفل الحريات يحترم التعددية الثقافية والإثنية يعيش فيه المواطن آمن ، هذا النظام لا يكفل الا بدستور دائم يحدد المستويات يكفل الحريات يقوم على إحترام التنوع ويكفل العدالة في توزيع السلطة والثروة يحقق التنمية المتوازنة . غياب الرؤية الإستراتيجية أدخل البلاد في حلقة مفرغة من التداول الغير سلمي للسلطة بين نظام ديمقراطي الى عسكري وهي دائرة الشر التي ما فتئت تمسك بخناق الدولة السودانية حتي قاربت على وأدها .

كذلك غياب الرؤية الإستراتيجية في ممارسة العمل السياسي الذي إهتم أكثر بعدد المقاعد لتشكيل أغلبية ساحقه للسيطرة على البرلمان ، وغياب الرؤية الإستراتيجية في ممارستها العمل السياسي من خلال التدرج بعباءت القوى العسكرية حيث ساهم الحزبين الشيوعي والجهه الإسلامية في بقاء واستمرار اكبر تجربتين للحكم العسكري في السودان (مايو – الإنقاذ) وما صاحب ذلك من سلبات ، كيف يستقيم الأمر وهذه الأحزاب تمرر أجندتها عبر المؤسسة العسكرية ، وهي المنوط بها إقامة والدفاع عن الممارسة الديمقراطية أمام الأنظمة العسكرية ، لذا غياب الرؤية الإستراتيجية في الممارسة السياسية والإيمان بقيم الديمقراطية باعتبارها النظام الأمثل لتطور الشعوب والأمم والدول هو ما يعاني منه العمل السياسي في السودان وان كان ذلك لا ينطبق على جملة الأحزاب السياسية . لقد ظل مشروع البناء الوطني لدولة مابعد الإستقلال في السودان متعثراً فبعد 55 عاما من الإستقلال عجزت النخب السودانية الممسكة بالسلطة والثروة في السودان ، عجزت عن إقامة دولة المواطنة من خلال الإعتراف بالتنوع ، فانفصل الجنوب في يوليو 2011م بعد حرب طويلة عطلت النمو لدى الطرفين لنصف قرن تقريباً من الزمان ، ففقد السودان ثلث أراضيه ، وما يصل الى ثلثي ثرواته الطبيعية.<sup>(1)</sup>

سعت الكيانات والاحزاب السياسية المسيطرة على السلطة في المركز(الدولة) ، ومنذ استقلال السودان على تحقيق هدف اساسي هو تحقيق الأمن السياسي والاقتصادى والثقافي ، من خلال سعيها لفرض سيطرتها على اكبر نصيب من موارد البلاد مع استقطاب حلفاء ومؤيدين ، فكان من يحصل على ماذا ؟ وكيف ؟ وبأى قدر؟ اذا التنافس على نظام توزيع العوائد او توزيع المنافع السياسية والإقتصادية الموجودة في المجتمع او بالأحرى توزيع الثروة السلطة كان الهاجس الأكبر والذي انبنت عليه كثير من مشاكل السودان المختلفة مما أدى الى حروب إستمرت سنين عددا جنوب السودان وجبال النوبة النيل الازرق ودارفور ، وبناءا على ذلك فمشكلة بناء الدولة انعكست على كل نواحي الحياة السودانية سياسية ، إقتصادية ، اجتماعية وعسكرية وغيرها من مناحي الحياة ، كما تنوعت سلما وعنفا ، شدة وضعفاً.

كل ذلك مع نخب منقسمة على نفسها ، هذا الانقسام في مصالح النخب أدى إلى إستعمال أدوات مختلفة لحمايتها وتعزيزها لمصالحها ، سواء بتعبئة الإنتماءات العرقية والإقليمية مباشرة ، أو باتباع سياسات تخلق الشعور بعدم الأمن لدى الجماعات الأخرى.

هذا الإنقسام والتشتت أغرى القوى العسكرية بالتدخل بهدف نبيل أو غير نبيل وهو إعادة الامور إلى نصابها لكن سرعان ما يتكشف الهدف الحقيقي خلفها وهو المشاركة في تقسيم السلطة والثروة والحصول على نصيبها وذلك بالإنقلابات العسكرية وإستهدافها المستمر للحراك الإجتماعي المتمثل في نشاط القوى العاملة وإستهدافها للاكاديميين والمثقفين الناقدین ، ففقد السودان خير ما أنتجه نظامه التعليمي بسبب الهجرة وتدهور الأوضاع الإقتصادية .

في الفترة ما بعد عام 1989م فقدت البلاد أعداداً كبيرة من الكوادر المؤهلة بسبب الضائقة الإقتصادية وإرتفاع تكاليف المعيشة ولم تكن الهجرة لاسباب اقتصادية فقط لكن لاسباب سياسية ايضاً بسبب المضايقات وتقييد الحريات.<sup>(2)</sup> وكان أبرز ملامح تأزم عملية بناء الدولة في السودان ما بعد الإستقلال كثرة الإضرابات والحروب الداخلية والإنتهيار الإقتصادي وتدمير المؤسسات وتفشي الفساد وإنعدام المحاسبة وإنفراط عقد الأمن وأصبح السودان مهدداً بمزيد من التجزئة والإنتهيار على أن اكبر أزمة هي أزمة البناء السياسي الذي إنعكس على كل مناحي الدولة وحياة الناس.

### 1/ الأزمات الإستراتيجية :

إن الطبيعة البنيوية للأزمة السياسية في السودان وتأرجح ميزان القوى المصاحب للفترات الإنتقالية، ساهمت مع عوامل أخرى، في فشل فترات الإنتقال وعجز الحكومات الديمقراطية عن تحقيق المهام المطروحة والمنوط بأنظمة الإنتقال تحقيقها (وحدة الوطن، الدولة المدنية العصرية، التنمية الإقتصادية) فتوَجَّل المهام لفترات قادمة. وتزداد مهام الإنتقال صعوبةً بقيام الأنظمة العسكرية بتصفية القوى الوطنية والديمقراطية في كل مرة تعتلي فيها كراسي السُّلطة، حيث يبرز كل نظام عسكري في هذا المجال من سبقوه، فيتآكل الرصيد التراكمي لـ (الديمقراطية والثقافة المدنية) وبالتالي تتعاطم المهام وتقصر القامة، وكأننا نتقدم إلى الخلف، فقد قفزت مهام مرحلة الإنتقال الأولى (1953-1956) لتتصدر مهام مرحلة الإنتقال الأخيرة (وحدة الوطن، الدولة المدنية العصرية، التنمية الإقتصادية).<sup>(3)</sup>

هذا وقد لخص دكتور جعفر محمد علي بخيت مهندس الحكم الاقليمي واباه الروحي أزمة بناء الدولة السودانية ولخصها في عدد من النقاط في :

أزمة غياب الرؤية الإستراتيجية: تجلت في ضعف السلطة السياسية المركزية وعجز الحكومات السودانية المتتالية سواء كانت مدنية او عسكرية عن وضع دستور دائم يتعاهد عليه الناس ، بإختلاف ألوان طيفهم السياسي ومشاربهم الفكرية ثم يتواضعون على مرجعيته الثابتة في حل نزاعاتهم الآنية وما يستجد من قضايا وخلافات مصيرية . والمرجعية هنا للإستقرار السياسي القائم على التسامح الوطني وسماع الرأي والرأي الآخر عبر مؤسسات ديمقراطية راشدة، وتطوير قدرات القوى القطاعية في تحقيق كسبها الجماهيري المشروع وتوجيه ذلك الكسب لخدمة الصالح

العام ، والتنمية المتوازنة بين المركز والأطراف البعيدة او الهامش .غياب هذه المرجعية ادى الى إندلاع مشكلة الجنوب وتداعياتها السياسية والعسكرية ، والى جدلية الحلقة المفرغة بين المؤسسة ومنظمات المجتمع المدني بشأن تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم .

كما تجلت أزمة غياب الرؤية الإستراتيجية في طبيعة الحراك السياسي الذى اصبح مهموماً بهاجس السيطرة القطاعية الأمر الذى قوض حيادية السلطة السياسية المركزية وجعلها تدور فى فلك القوة الغالبة والمسيطرة التى تحرس نفسها وزبائيتها بقوة السلاح التى لا تقوى دوماً على قهر إرادة الشعوب وسلب حقوقهم المكتسبة ، وتفشل فى تحقيق العطاء والتواصل الإيجابي الجاد بين أهل الوطن الواحد ، ويتحول بذلك التدافع الفكرى والسياسي الى صراع طاحن ومدمر تحكمت سيناريوهات عسكرية ، تقوم على منطق القوة وأسلوب الغاب ، وتفتح الباب على مصريه للتدخلات الدولية ويصبح الشأن الداخلى متنازعاً حوله محلياً وإقليمياً ودولياً ، ومن ثم تصبح سيادة الدولة منقوصة ومحاصرة.<sup>(4)</sup>

تدهور الخدمة المدنية: من أهم الأزمات التى اربك عطاءها قادة العمل السياسي، والتدهور الذى صاحبها نتيجة لخلط الاوراق مابين مسارات التخطيط والرؤى الإستراتيجية وبين ترجمة هذه المسارات والرؤى والسياسات على صعيد الواقع العملي وفق اجندة تخدم مصلحة الشارع العام والرؤية الاستراتيجية التى توافق عليها الناس .

غياب هذه الرؤية التخطيطية جعلت القائمين بأمر السلطة السياسية يستبدلون الخبرة بالولاء فظهرت البطانه والجماعة التى تستند الى الولاء القبلي او الديني او الجهوى وبذلك فقدت الخدمة المدنية مصداقيتها وحياديتها.<sup>(5)</sup>

التغيير والتحديث: تعتبر عملية التحديث والتطوير واحدة من اهم الموضوعات التى تساعد فى ترقية العمل السياسي والإدارى فى السودان ، على أن يصاحب ذلك رؤية إستراتيجية فاحصة تستطيع أن تستوعب بفعالية عالية كل شرائح المجتمع .

على أن هذه الرؤية الإستراتيجية لا تتحقق الا اذا توفر لها الإستقرار السياسي اللازم وهذا الإستقرار لا يحدث الا اذا حدث تقسيم عادل للسلطة والثروة وهو امر يحتاج الى قيادات سياسية شجاعة ، تؤمن بمركزات رؤيتها الإستراتيجية التى تعاهدت على تنفيذها مع الناس ، وهذا ايضا يتطلب جهاز إدارى ومهني كفؤ لا يستمد شرعيته من القوى القطاعية ذات المدارات الضيقة ، بل يستلهمها من قوة القانون وكفاءة الأداء الإدارى والفني.<sup>(6)</sup>

أن التخطيط الاستراتيجي عملية ضرورية لتقدم الدولة وتطورها، ولكن إذا تطورت الدولة بطريقة غير مخطط لها فمن الصعب المحافظة على استمرار هذا التطور ، فى حالة السودان نجد أن التخطيط الاستراتيجي يواجه معوقات أبرزها غياب الإجماع الوطني حول نظام الحكم واستقراره والبقاء حيبساً داخل (دائرة الشر) وعدم وجود رؤية وطنية الاستراتيجية وضعف نقاط ارتكاز القرار السياسي وعدم استادها على سند معرفي . لذا من اول معوقات بناء الدولة الوطنية الحديث فى السودان غياب الرؤية الإستراتيجية وعوامل التحديث مع عدم وجود خدمة مدنية

تستطيع انزال الخطط والرؤى الإستراتيجية والتوفيق بين مساراتها وترجمة هذه المسارات والرؤى والسياسات الى واقع عملي وفق اجندة تخدم مصلحة الشارع العام التي يتوافق عليها الناس في مختلف الأصعدة في هيكل الدولة الدستور و البناء السياسي، الإقتصادي ، الإجتماعي . وهو الأمر الغائب عن الساحة السودانية وإن وجد بصورة نظرية ومجرد اهداف لم تنزل لارض الواقع ولم يستفد منها المواطن في مختلف انحاء السودان مما أوجد مايعرف بمناطق الهامش مع تركيز التنمية في المركز الرئيس العاصمة وبدرجات متفاوتة لا ترقى لمستوى الموارد والعائدات في الأقاليم .

### 2 / أزمة الدستور :

يعد الدستور قانوناً أعلى يقوم على تحديد القواعد الأساسية لطبيعة الدولة سواء كانت ملكية أم جمهورية ، ونظام حكمها برلمانياً أم رئاسي او شبه رئاسياً ، وشكل الحكومة ، وتنظيم سلطاتها الثلاثة السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية ومن حيث اختصاصاتها وتشكيلاتها وطبيعة علاقتها، كما أنه يوضح المبادئ الأساسية للمنظمة لسلطات الدولة، والتي تضمن حقوق الحكام والمحكومين ، كما يكفل الدستور الحريات دون أي تدخل في المعتقدات الفكرية أو الدينية . يعتبر الدستور المرجعية الأساسية لكافة التشريعات والقوانين ، كما يوضح الحقوق الإجتماعية والإقتصادية للأفراد ، ودور الدولة في تنظيم النشاط الإقتصادي بما يكفل تحقيق التوازن بين المجتمع والفرد وتحقيق العدالة الإجتماعية .

بالنسبة للسودان ومنذ الفترة التي سبقت الإستقلال لم يتم الاتفاق على نمط معين من الحكم فقد إحتدم النقاش بين أنصار الديمقراطية النيابية على النمط البريطاني والديمقراطية الرئاسية على النمط الأمريكي دون الوصول لإتفاق. أما بعد الاستقلال فقد ألغي دستور الحكم الذاتي المعمول به آنئذ. كما أُخلى منصب رئيس البلاد بعد إلغاء وظيفة الحاكم العام الاستعماري بالغاء إتفاقية الحكم الثنائي ، ولذلك تم تعديل دستور الفترة الانتقالية ليوائم فترة ما بعد الاستقلال على أن يُعمل به بشكل مؤقت لحين إقرار دستور جديد.

هذا الأمر يقودنا للتساؤل عن دستور السودان المؤقت ، ماهو ؟ ومن وضعه ؟ دستور السودان هو عبارة عن نسخة معدلة من إتفاقية الحكم الذاتي التي وقعها في 12 فبراير 1953م كل من محمد نجيب عن مصر ورالف سكرابن عن بريطانيا وقد عنيت تلك الإتفاقية بتحديد بنود لنظام الحكم في السودان في المرحلة الإنتقالية فترة الحكم الذاتي وتقرير المصير ولم تكن صلاحيته تمتد لايعد من 31 ديسمبر 1955م أي فترة تكوين البرلمان السوداني الأول بمجلسيه (النواب والشيوخ) ثم يأخذ نواب الشعب على عاتقهم وضع دستور سوداني لمرحلة الحكم الوطني المستقل وليس الذاتي . وقد تم إجراء تلك الإنتخابات العامة في الفترة مابين 2 نوفمبر 1953م الى 20 ديسمبر 1953م وتم تشكيل أول برلمان سوداني ودعي للانعقاد بتاريخ 1يناير 1954م.<sup>(7)</sup>

بعد عامين أُعلن عن استقلال السودان في 1يناير 1956م ولم ينجز اي شئ فيما يتعلق بالدستور ، ففي جلسة البرلمان بتاريخ 31 ديسمبر 1955م إنتقد النائب حسن الطاهر زروق القرار الذي اتخذته أحزاب السلطة السودانية بقبول إتفاقية الحكم الذاتي كدستور مؤقت للسودان وقد

تقدم بذلك الإقتراح المقبول سلفاً زعيم الإتحاديين وقتها مبارك زروق ، إحتدم النقاش بين حسن ومبارك ، اذ كيف لبلد يتجة نحو الإستقلال والحرية أن يتبني مع بعض التعديلات السطحية نظاماً للحكم وضع ضمن الحقبة الإستعمارية وتنص معظم بنودها على محاربة الحريات العامة وتقييد شخصية المجتمع ؟ من أهم البنود التي من شأنها اجهاض الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان المادة (5) من قانون الحكم الذاتي والتي اصبحت دستوراً مؤقتاً والتي قيدت الحريات بمصطلح (في حدود القانون) وهي ترد في ختام كل بند.<sup>(8)</sup> ، كما لم ينص صراحة على حق المواطنين في التظاهر السلمي وحق التنقل وحق حرية المراسلات ، كما أن نظام الحكم الذاتي قد أعطي السلطة التنفيذية بحكم تحولها من الحاكم الإستعماري العام الى مجلس الوزراء أعطاهها حق إغلاق الصحف إدارياً والتحكم باختيار رؤساء التحرير ومحاكمة الصحف إذا رفضت الإدلاء بمصادر أخبارها ، مع حق الدولة في حجز ومصادرة الكتب إضافة الى أي مواد مماثلة.<sup>(9)</sup> تولت سلطة الأحزاب على عجل تحويل ذلك النظام الإستعماري الى دستور مؤقت لبلاد تطمح الى الحرية والإستقلال مكبله بالشرطية في العبادة والتعبير والتأليف وتكوين الإتحادات ، هذه الشرطية التي أستغلت على مدار حكومات مابعد الإستقلال بشقيها الديمقراطي والعسكري لغير صالح المواطن الذي لم يجد دستور يحميه او يحمي مصالحه . وان الأحزاب المؤتلفة نظرت للأمر باعتباره مجرد (تعديلات شكلية على دستور الحكم الذاتي). ولم يتم الإكتفاء بذلك فقط وإنما تم الإشارة فقط الى صدور (أحكام اخرى) للتعديل ولم ينص صراحة على أن دستوراً آخر دائماً سيوضع مكان هذا الدستور المؤقت، ولم ينص على أن تناط المسؤولية للجمعية التأسيسية لوضع دستور وطني دائم وبديل ، فقط إكتفي بالإئتلاف الحزبي لصياغة الأحكام الأخرى.<sup>(10)</sup> وكانت النتيجة دستور السودان المؤقت لعام 1956 م .

في سبتمبر عام 1956 م بعد 9 اشهر من الإستقلال تم تسمية لجنة قومية لوضع دستور دائم للسودان لكن انقلاب عبود عام 1958 م عصف بالبلاد وعطل عمل اللجنة المعطلة اصلاً مايقرب من السنتين ولم تنجز شيئاً . بعدها جأت إنفراجة في أزمة دستور السودان عندما تم تضمين ميثاق 1964 الذي وقعه ممثلوا الجبهة القومية الموحدة مع ممثلي القوات المسلحة ، وقد تضمن الميثاق إستقلال القضاء وحرية الصحافة والتعبير وإستقلال الجامعة (الخرطوم) والحق بالدستور المؤقت فاصبح يعرف ب (دستور السودان المؤقت لعام 1956 والمعدل لعام 1964).<sup>(11)</sup> إلا ان التناقض بين نوصيهما كان كبيراً فانزوي الميثاق مابعد حادثة 1956 م\*، فكانت لجنة قومية أخرى عام 1967 م من داخل وخارج البرلمان وكانت كل مؤهلاتها أن معظم أعضاءها لا يؤمنون بالديمقراطية ولا الليبرالية ، لم تتمكن اللجنة من رفع تقريرها ومناقشة الأمر في البرلمان الذي حل بتاريخ 7 فبراير 1967 م بسبب مصالحات حزبية ، حتي يتمكن حزب الشعب الديمقراطي الذي إندمج مع الحزب الإتحادي الديمقراطي من دخول الإنتخابات العامة التي سبق أن قاطعها . ولكن خلال الفترة من أبريل 1968 م وحتى 25 مايو 1969 م أنشئت لجنة أخرى لمراجعة مسودة الدستور الدائم الذي وضعته اللجنة السابقة.<sup>(12)</sup> مع محاولة تخفيف توجيهاته الدينية ، فعرضت النسخة

المعدلة على البرلمان وبعد عدة جلسات صاحبها إنسحاب أعضاء جنوب السودان لعدم إيفاء بعض المواد لمتطلباتهم في الحكم الإقليمي والتنوع الديني والثقافي<sup>(13)</sup>، كما إتسمت الجلسات بعدم الجدية وهي السمة المميزة لحكومات الديمقراطية الأولى والثانية، تقدم النائب عبدالله الطيب جدو ممثل الحزب الإتحادي الديمقراطي الدائرة 137 الفاشر الغربية بإقتراح للجمعية التأسيسية ينص على إلغاء قرار لجنة الدستور القومية لمراجعة مسودة 1967م وأن تقدم مسودة 1967م مباشرة للجمعية التأسيسية لإجازتها. وافق على هذا المقترح نائب الأمين العام وأعضاء جبهة الميثاق الإسلامي، وإرتفع عدد النواب المطالبين بحل لجنة الدستور وتقديم مسودة 1967م لإجازتها بلغ حوالي تسعين نائباً. تغير المواقف هذا سببه إنقسام نواب الجمعية التأسيسية الى قسمين قسم ذهب الى عرض مسودة الدستور لاستفتاء شعبي، والبعض الآخر يري عرضها على الجمعية التأسيسية وإنقسمت الأحزاب حول هذا الأمر. صرح أمين جبهة الميثاق حسن الترابي الذي خسر دائرة المسيد أمام منافسه مضوي محمد أحمد الإتحادي الديمقراطي: (...ان موقف جبهة الميثاق تجاه الامر، انها حريصة على إجازة الدستور خشية من التدهور المستمر في الوضع السياسي وأن الدستور يجب أن يجاز بأسرع ما يمكن، وأن الأحزاب اذا رأّت عرض المسودة على الجمعية التأسيسية فانها ستكون أول المرشحين بذلك، وإن رأّت أن تستمر اللجنة فانهم لن يعارضو...)<sup>(14)</sup> وقد سبق إقرار الدستور تعبئة ضخمة قام بها الإخوان المسلمين توجت بمهرجان كبير بدار الشيخ محمد الفاتح قريب الله يوم 3 يناير 1969م.<sup>(15)</sup>

بينما كان النقاش دائراً ما بين عرض المسودة أمام الجمعية التأسيسية أو الإستفتاء، تقدمت الهيئة البرلمانية للحزب الإتحادي الديمقراطي بسحب الإقتراح المقدم للجمعية التأسيسية بحل لجنة الدستور. وبعد سحب الإقتراح، إستمرت اللجنة في أعمالها ومناقشتها مسودة الدستور الدائم وأعلنت انها ستقدمه للجمعية التأسيسية في ديسمبر 1969م لإجازته النهائية. صاحب ذلك العديد من الإخفاقات:

أولاً: لم تأبه لجنة الدستور لمعارضة الإخوة الجنوبيين او المعارضة خارج الجمعية التأسيسية حول عدة نقاط:

1. الدستور الإسلامي حيث ترى الأحزاب الجنوبية أن يكون علمانيا لحفظ حقوقهم الدينية. (2) نظام الحكم في السودان يكون جمهورية برلمانية بدلاً من رئاسية ونادي بها أحزاب الشمال.
2. دعم خط نظام الحكم الإقليمي والذي نادى به الأحزاب الجنوبية ودعمته وأن تتمتع الأقاليم بحكومات لها سلطات واسعة الأمر الذي إعترضت عليه كل أحزاب الشمال ماعدا حزب الأمة التي رأّت الا تتمتع الأقاليم باي سلطات مطلقاً
3. الحريات الأساسية تجمع الأحزاب السياسية ماعدا الحزب الشيوعي على محاربة الشيوعية والإلحاد بينما ترى الأحزاب الجنوبية أن تكفل للمواطنين حرياتهم جميعاً، وألا ينص الدستور على محاربة دين او مذهب بعينة.<sup>(16)</sup>

مما يؤخذ على الحكومة والأحزاب السياسية والجمعية التأسيسية خلال هذه الفترة إنشغالها بقضية وضع الدستور أكثر من إنشغالها بقضايا أخرى ملحة لا تقل أهمية عن وضع الدستور كحل قضية جنوب السودان ومعالجة قضايا الأزمة الاقتصادية المتفاقمة . كما تميز الجدل الدستوري بعدم فهم واقع وطبيعة التعددية الثقافية السودانية ، وكان كل همه فرض هوية تستند على أسلمة وتعريب الدولة . ولم يكن هناك تفهم للإختلافات الإثنية والعنصرية والقبلية في السودان كل ما هنالك أنه إتفقت الأحزاب الرئيسية الأمة والوطني الإتحادي مع جبهة الميثاق الإسلامي على وضع دستور إسلامي .

الملاحظ انه لم يولى امر الجنوب اي إهتمام عند مناقشة الدستور بل كان شبه معدم ولم يوضع اي اعتبار لاعتراضات النواب من الأحزاب الجنوبية ولا المعارضة الأخرى من خارج الجمعية وأعتمدت على الأغلبية . كما لم تعطي أهمية لتضمن النظام الفدرالي في الدستور تنفيذاً للوعد الذي منح للجنوبيين في 19 ديسمبر 1955م ولا لتخوف الجنوبيين من التغول على حقوقهم بإسم الدستور الإسلامي ، كما أن موضوع الجنوب لم يكن يثار إلا من قبل الجنوبيين حيث واجهه الساسة الشماليين بالسلبية الذين تعاملوا معه بنهج أبوي في الخمسينات ، وفي الستينات ورغم إشتداد حرب الأنانيا 2 إلا إن موضوع الجنوب كان غائباً تماماً عند مناقشة الدستور .

ثانيهما : ان علو فكرة الدستور الإسلامي إرتبطت بظهور جبهة الميثاق الإسلامي وتزايد نشاطها وقدرتها على تحريك عواطف الشارع الإسلامي وكسب الأحزاب التقليدية عبر صراعتها مع الحزب الشيوعي . كما أنه ، كان من الممكن الأخذ بخيار الجمهورية البرلمانية التي أخذت بها مسودة 1957م وهي الأنسب لطبيعة الحياة السياسية السودانية التي إتسمت بالتعددية والإنقسام وصعوبة الإجماع . بعكس مسودة 1967م التي استقرت علي النظام الرئاسي مع إستمرار المكاييدات الحزبية .

كما يلاحظ أنه كلما بعدنا من الإستقلال كلما إزاد الإنقسام والانغماس في وحل الصراعات الحزبية والترضيات والموازنات السياسية علي حساب القومية التي إتسمت بها اللجان الأولى للدستور ، فمثلا كانت لجنة يوليو 1956م تضم ممثلين عن إتحاد العمال، إتحاد المزارعين، نقابة المحامين، إتحاد الصحافة ، خريجي الجامعات، الغرفة التجارية . وكان همها البحث عن دستور قومي الطابع ، رغم المآخذ التي أخذت عليها كالإستخفاف الذي عومل به مطلب الفدرالية (والذي لو أخذ بجديه ربما كان الحل لكثير من مشاكلنا بعد ذلك) . بعكس لجنة 1958م التي غلب عليها الطابع الحزبي والتوازنات الحزبية وتأثير الحزب الوطني الإتحادي الذي أصبح في المعارضة ، وجاءت لجنة الستينات أكثر بعداً عن القومية وتمثيل جميع الفئات حيث جاء النقاش فيها تجسيدا للصراع السياسي وتوازن القوي دون البحث عن صيغة مثلي تحقق توافقاً قومياً .

يتضح من هذا السرد أن السودان لايملك دستورا ، لا دائماً ولا مؤقتاً وأن ميثاق 1964م كتعديل لدستور عام 1956م ماهو الا فرية لا تمثل حقائق الواقع وعلى هذه الأرضية الرخوة تتحرك القوي الطائفية والفردية والنزعة الذاتية دافعة السودان بأسره الى عمق الهاوية.

مثل وصول جعفر نميري الى القصر الجمهوري بانقلاب عسكري في 25 مايو 1969م نهاية الديمقراطية الثانية وعطل عمل لجنة الدستور وكل الحياة النيابية في السودان.(17) قبل أن تدور عليه دوائر الانتفاضات الشعبية في أبريل 1985م . وبُعيد فترة إنتقالية قصيرة، إختار الشعب مَنْ يحكمه عن طريق الإنتخابات التي أجريت في العام 1986م وجاءت بحكومة السيد الصادق المهدي. بالرغم من ذلك، تواصل مسلسل الإنتخابات في السودان، ولكن هذه المرة كان بتخطيط من الجبهة الإسلامية، التي تعاونت مع العسكر للوصول إلى الحكم، فجاء الانقلاب على الحكومة المنتخبة في العام 1989م. إستمر الحكم العسكري-الإسلامي الذي ترأسه عمر البشير (نظام الإنقاذ الوطني) لما يقارب الثلاثين عاماً في الحكم، ليصبح أطول نظام حكم مرَّ على تاريخ السودان.(18) أدت التقلبات السياسية المتكررة في السودان إلى ضعف وتخبط عملية البناء الدستوري فيه. وبينما وسَّمت التعثر في صياغة العقد الاجتماعي مسيرة الحكم الوطني ككل، كانت فترة حكم المؤتمر الوطني، بكل المقاييس، هي الأكثر تخبطاً حيث كانت البلاد في حالة من الفراغ الدستوري منذ لحظة تعطيل قائد الانقلاب للدستور في العام 1989م حتى العام 1991م . ومن ثم، حُكمت البلاد بمرسومٍ دستوريٍ ظل سارياً حتى العام 1998م حين تم إعتماده، دستور للبلاد، كان بلا شك يعبر عن أيولوجيا النظام الإسلامي الحاكم، وليس السودان كبلد متنوع في مكوناته الثقافية . في العام 2005م، وقَّعت حكومة المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان ما اصطلح على تسميتها باتفاقية السلام الشامل، والتي، نظرياً، أنهت الحرب بينهما، وبذلك أنهت واحدة من أطول الحروب الأهلية في أفريقيا. أُعتبر الاتفاق، وفقاً لأحكامه، بمثابة دستور إنتقالي للبلاد، يحكم فترة زمنية محددة، إلى حين إجراء إستفتاء لإقليم جنوب السودان، ومن ثم إقامة دستور دائم للبلاد.

كنتيجة للتراكم السياسي والقانوني بالسودان، يعتبر الدستور الانتقالي، المصاغ في العام 2005م، أفضل منتج دستوري . فمن حيث المحتوى، يَعتبر كثير من المراقبين أن هذا الدستور كان الأفضل على مر تاريخ السودان، حيث يسعى لتأكيد قيم الديمقراطية، التعددية الحزبية، والتنوع. كما أنه أفرد باباً كاملاً للحقوق والحريات - وثيقة الحقوق التي إعتبرها عهداً بين كافة أهل السودان- ووضع على الدولة واجب حماية هذه الحقوق وجعل حكم القانون أساساً للحكم.

مع ذلك، يعتبر الكثيرون أن هذا الدستور لا يمثل إرادة الشعب السوداني، ويمثل فقط إرادة طرفي الاتفاق، لكونه تم بين شريكي الحكم وقتها، نظام الإنقاذ والحركة الشعبية لتحرير السودان.<sup>(19)</sup> ويذهب البعض الى أن غياب السند الشعبي، بالإضافة للتهميش الممنهج، خصوصاً لأقاليم البلاد الجنوبية، أدى فيما بعد إلى إنفصال جنوب السودان في العام 2011م، وفقاً لنتائج الاستفتاء التي تمت وفقاً لأحكام الدستور الانتقالي.<sup>(20)</sup>

### 3/ الأزمات السياسية في بناء الدولة السودانية :

بسقوط الخرطوم 1898م في أيدي القوى الإستعمارية بقيادة اللورد كتشنر، خضعت البلاد للحُكم الثنائي (الإنجليزي - المصري) مع تجاذبات بين طرفي الحكم حول إستمالة القوى المستنيرة

من الوطنيين ممن تلقى تعليماً أولاً في مدرسة غردون أو في المدارس المصرية ، وإمعاناً في إبعاد أحد شريكي الحكم عن الحركة الوطنية الناشئة والتي فقدتها مصر بعد أحداث ثورة 1924م ، التي وجدت فيها بريطانيا فرصة سانحة لإبعاد الوطنيين عن التأثير المصري. ولإتاحة الفرصة للتفتيس عن المشاعر الوطنية سمحت بتوسيع نشاط نادي الخريجين الذي مورس فيه نوع من الديمقراطية من خلال أنشطته وإن كانت ديمقراطية مشروطة وموجهة تحت الرقابة الثنائية مما سمح بنوع من الممارسة السياسية بين أقطابه ، كانت خير معين لهم فيما بعد .

هذه التجاذبات بين دولتي الحكم الثنائي شكلت الأرضية التي قامت عليها الأحزاب السودانية مابين فكرة الإتحاد من مصر بدعم مصري وبين دعاة السودان للسودانيين برعاية بريطانية ، إنقسمت النخبة الوطنية بين الإتجاهين فجاءت أحزاب الأصدقاء برعاية السيد علي المبرغني زعيم طائفة الختمية مكونا حزب الأصدقاء وهي ذات هوى مصري . بينما الأحزاب الإستقلالية برعاية السيد عبد الرحمن المهدي راعي طائفة الأنصار مكونين لحزب الأمة بمباركة بريطانية إمعاناً منها في إبعاد السودان مابعد الإستقلال عن أي من دولتي الحكم الثنائي ، انتهى المطاف بالحركة السياسية السودانية عشية الإستقلال موزعة بين إتجاهين هما :

1. حزب الطائفتين الدينيتين، حزب الأمة برعاية إمام طائفة الأنصار، السيد/ عبد الرحمن المهدي وأحزاب الأصدقاء العديدة برعاية زعيم الطائفة الختمية، السيد/ علي المبرغني .
2. القوى اليسارية والديمقراطية في ما يعرف بحركة التحرر الوطني (حستو) والنقابات العمالية والمهنية .

ويجب ان لا ننسى بداية ظهور الحركة الإسلامية التي كانت متأثرة بحركة الأخوان في مصر مع ملاحظة أنه لم يكن لها دور في الحراك السياسي الذي ساهم في إستقلال السودان. هذه هي القاعدة الأساسية للأحزاب السياسية السودانية والتي إنبتت عليها كل العملية السياسية مابعد الإستقلال .

### **على أن هناك العديد من الظواهر التي أثرت على النشاط السياسي في السودان : الصراعات الحزبية :**

إستطاعت الإدارة البريطانية وحتى عشية الإستقلال أن تجمع عناصر المجتمع طائفية، قبلية، إقليمية، سكان مدن وارياف، رجالات حركة وطنية، أحزاب، أعيان، رجالات إدارة أهلية ، علماء ، تجار، مزارعين، وغيرهم في بوتقة واحدة حول السلطة السياسية والإدارية ، وما إن أخذت البلاد إستقلالها حتى تنافر ذلك الكم الهائل الذي لم يجد ما يجمعه.<sup>(21)</sup>

شكلت دائرة الصراع السياسي على السلطة إحدى الثوابت التقليدية التي ظلت تصاحب المنافسة على أغلبية المقاعد منذ تشكل النواة الأولى للممارسة السياسية داخل مؤتمر الخريجين وقد أوضح أحمد خير أن تحديد أعضاء الهيئة الستينية للمؤتمر وكذلك لجنته التنفيذية لم يكن توخياً لحكمة أو إستجابة لقاعدة حسابية أو تمثيلية وإنما جاء لإيجاد أماكن تتسع لإستيعاب أكبر عدد ممن يرجي خيرهم أو يتقي شرهم ، وأن ذلك الحشد من الخريجين كانوا ولا يزالون

لا يستطيعون التعاون في جبهة واحدة ، فليس بينهم عوامل التجانس والإنسجام بسبب إختلاف مشاربهم والنزاعات وانعدام الثقة فيما بينهم.<sup>(22)</sup>

هاتان الملاحظتان تشيران الى أن حركة المثقفين السودانيين قد إفتقرت منذ البدء الى السلوك والهيكل التنظيمية فاعتمدت على الكم، ولم تفارق النزعة الذاتية المرتبطة بالجهل والتخلف والمناقضة للأساس الحضاري التربوي الذي يقوم على قوة الجماعة وتقسيم العمل والمسؤوليات بينهم مما يعلي من قيمة العمل الجماعي . لكن المثقف السوداني رغم وعيه بذلك إلا أنه إختار أن يركن الى ممارسات نسيج التخلف في إعلاء الذاتية إنتهت بمن إختار مواصلة العمل السياسي أن اصبح شيخ قبيلة او زعيم قبلي بزى أفرنجي.<sup>(23)</sup>

إذ شكلت دائرة الصراع السياسي على السلطة في السودان إحدى الثوابت التقليدية ، يعبر عن ذلك الواقع الإجتماعي غير المتجانس الذي تجلى في التنظيمات والأحزاب السياسية المختلفة بالإضافة الى المصالح والتطلعات والمكاسب والرغبة في السلطة<sup>(24)</sup> . إنه صراع على السلطة بالدرجة الأولى إنه صراع للسيطرة على الدولة وإستخدامها في دولة تفقر الى التماسك الوطني فهو صراع سياسي في جوهره رغم أنه يغلف في بعض الأحيان بمضامين ثقافية وإقتصادية وإجتماعية.<sup>(25)</sup>

اذ لم تستطع الحركة الوطنية السودانية التي جاءت بالإستقلال أن تمثل كل الإتجاهات والتقسيمات و لم تكن لها الأيدلوجيات التي تجمعها بقوة ولا القائد الملهم الاوحد الذي يستطيع أن يجمع الناس بمختلف مشاربهم حوله لغياب البرنامج والشخصية والطرح كغاندى او سوكارنو او نكروما.<sup>(26)</sup> وهكذا ما أن أعلن الإستقلال وجاء تشكيل اول حكومة مدنية معلنة دخول السودان مرحلة الحكومات الوطنية الضعيفة من قبل ان تبدأ فيه تجربة الحكم الوطني نفسها ( تصويت البرلمان على الميزانية في 10/11/1955م سقطت حكومة ازهري 49 ضد 45 صوتاً ثم عادت من جديد في 15/11/1955م ب 48 ضد 46 صوتاً) ، برؤية واضحة «إما ان يكون الحكم لنا جميعا او لا يكون لأحد» ، وأعطى أزهري فقط فرصة إعلان الإستقلال لتفرض عليه وزارة إئتلافية برئاسته في 2/2/1956م وقد عكس تكوينها موازين القوى السياسية الفاعلة في الحياة السياسية السودانية حيث كونت من 7 وطني إتحادي ، 3 حزب أمة ، 4 حزب الأحرار الجنوبيين ، 1 حزب الإستقلال الجمهوري ، 1 حزب الجمهوري الإشتراكي (حزب القبائل) فبلغ المجموع 16 وزيراً برئيسهم . وإنشغل الوزراء في ظاهر الأمر بمناقشة قضايا ورسم سياسة السودان في المجال الدولي ومسألة مياه النيل ومستقبل الجنوب ، إلا أنهم في حقيقة الأمر كانوا أكثر توجها الى صراعاتهم الذاتية لإقتسام الغنائم التي لم تكن سوى السودان ومراكز النفوذ فيه.<sup>(27)</sup>

### وقد جاءت إضطرابات مابعد الإستقلال نتيجة عاملين :

- فقدان السلطة المركزية القومية .

- فقدان القوى السياسية للطرح القوي .

لم يستطع الإستقلال أن يخلق قوى سياسية قوية كالقوى السابقة ، وإما جاء بإحدى قوى التبعية أو بتحالف مجموعة من هذه القوى، هذا التحالف أدى الى إختلال ميزان القوى الداخلية

نتيجة لممارسة القوة الصاعدة للسلطة السياسية والتي لم يكن لها من من القوة أو الجاذبية ما يجعلها تهيمن على القوى الأخرى بقوة طرحها. (28) وأخذت السلطة محل صراع وتجادب بين القوى المختلفة ولم تستطع القوى الأخرى خارج السلطة أن تبني برامج وطرح يؤهلها لتهيمن به على الأغلبية وظلت السياسة السودانية ضمن هذه الدائرة الجهنمية لفترات طويلة .

### ومن أهم عوامل الصراع :

غياب الإجماع الوطني حول تصور شامل ومتفق عليه لطبيعة الدولة في السودان وإهمال دور الثقافة في بناء الدولة وتحقيق الإندماج الوطني ، ذلك أنه لا يوجد إجماع وطني حول هوية الدولة والتعددية الثقافية في المكون الإجتماعي السوداني . حيث تصر الحكومات المتعاقبة ومنذ جيل الإستقلال على تعريب وأسلمة غير العرب وغير المسلمين ، دون محاولة لتفهم ثقافات ومعتقدات الجماعات على اختلافها ومنها من يرى ضرورة إقامة دولة مدنية يتمتع فيها الجميع بحقوق متساوية دون فرض و إكراه لدين معين او لغة معينة او ثقافة محددة (29).

عدم العدالة في توزيع السلطة ، فمن بين 800 وظيفة مدنية طرحت بعد عملية سودنة الوظائف لم يحصل الجنوبيين الا على أربعة وظائف فقط ولم يحصل أبناء جبال النوبة أو دارفور أو الفونج والبهجة أو أي منطقة تبعد عن المركز علي أي وظيفة وقد تعزز هذا الوضع عقب الإستقلال بهدف تأكيد هيمنة أبناء المركز على السلطة .

عدم العدالة في توزيع الثروة ، ذلك أن معظم المشاريع التنموية تتركز في الشمال العاصمة والوسط ويلحق بذلك مشاريع تطوير التعليم .

### ظاهرة الطائفية :

ارتبط ظهور الأحزاب الطائفية في السودان بطائفتي الختمية والانصار. بتحول السلطات الاجتماعية والإدارية التي منحت لهم بحكم وموقعهم من المجتمع السوداني حيث أملت الإدارة الإستعمارية من كسب ود وولاء الشعب السوداني خاصة الانصار منعا لفكرة قيام ثورة دينية مشابهة للثورة المهديية ، فقامت باحتواء السيدين و منحتهما مكانة إجتماعية بمرور الايام تحولت الى سلطان سياسي بتكوين بعض القيادات لأحزاب سياسية ارتبطت دينيا بإحادي الطائفتين مما فتح الباب علي مصراعية لدخول أعضاء الطائفة باكملها كاعضاء في ذلك الحزب المعني مكونين قاعدة سياسية عريضة تمارس حقها في الترشيح والانتخاب دون ان تدرى اي شيئاً عن برامج تنموية او خلافة شيئاً (30). فتأسس حزب الأمة بدعم قوى من السيد عبد الرحمن المهدي عام 1941م . وحزب الاتحادى الديمقراطى بدعم من السيد على الميرغني في نفس العام .

### ظاهرة الانقلابات العسكرية:

خلال الفترة الزمنية للدراسة من العام 1956—2011م وهي 55 سنة ساد حكم العسكر الغالبية العظمى من الفترة بمدة تصل الى 44 عاما مقابل 11عاماً فقط لفترة الديمقراطية خلال ثلاث فترات قصيرة فقط. يعود ذلك لعدة أسباب :

أولاً: ضعف وتخطيط عملية البناء الدستوري مع غياب الرؤية التنموية للأحزاب التي تولت الحكم

نتيجة للتجاذبات حول التوصل لصيغة مثلي للحكم ولم يكن لها برامج واضحة للتغيير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ثانياً: عدم قناعة الأحزاب العقائدية الصغيرة بمبادئ الديمقراطية الليبرالية التي تقوم على الفصل بين السلطات مع تأكيد إستقلال القضاء وإحترام قراراته ، وتلفها لإستلام السلطة باقصر السبل .

ثالثاً: إنقلاب اليسار السياسي عام 1969م واليمين الإخواني 1989م وتدهيما على النهج الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة كان السبب الرئيس في أطول تجربتين للحكم العسكري في السودان ، وذلك فتحت الباب لتداول العنيف للسلطة من خلال الانقلابات العسكرية الى درجة أصبحت هي الوسيلة الحاسمة للإسراع والإستيلاء على السلطة .

رابعاً: دخول الأحزاب السياسية وخاصة الأحزاب العقائدية والأيدولوجية يسار و حركة إسلامية في شؤون المؤسسة العسكرية القومية وفق قواعد العمل السري .

خامساً: فشل فترات الإنتقال وعجز الحكومات الديمقراطية عن تحقيق المطوبات المحققة للإنتقال من الوحدة الوطنية والدولة المدنية العصرية والتنمية الاقتصادية ، ثم إنتقال ذلك الفشل في تركه لنظام عسكري شمولي لا يعنيه اي شيء من تلك القضايا فتؤجل مهام الإنتقال لفترات قادمة وتزاد المهام صعوبة مع الأنظمة العسكرية وتتعاظم وتتضخم المشكلات ومن ثم عوداً على بدء ثورة ثم مطوبات إنتقال قبل إنجار المهام إنقلاب عسكري وهكذا الدوران في فلك حلقة الشر المفرغة مع إستصحاب العامل الخارجي وتأثيراته على بنية الدولة والنظام . «منذ العام 1953م إتفاقية الحكم الذاتي لم تبارح مطوبات ومهام المرحلة الإنتقالية مكانها ، من حيث تحقيق وحدة وطنية ، وإقامة الدولة المدنية العصرية، وتحقيق التنمية الاقتصادية»<sup>(31)</sup>.

### الصراع علي السلطة بين الأحزاب السياسية والجيش:

فتح طريق الإستقلال لنوع جديد من الصراع على السلطة ، اذ لم يعد الأمر قاصراً على الأحزاب السياسية المتناحرة فيما بينها من أجل السلطة ، ولم يعد الوصول الى السلطة يخضع لأمر العملية الإنتخابية لوحدها فقط . دخول المؤسسة العسكرية الوطنية (الجيش) لأكثر من مرة لحسم أمر الصراع الحزبي على الحكم أدخل عنصراً جديداً في المعادلة و جاء لصالح المؤسسة العسكرية من ناحية أخرى ، حيث إعتلى العسكر للسلطة بقوة السلاح لعدد من المرات في السودان وليمارس القادة العسكريون مسئولية إدارة شؤون البلاد ، وتتحول الحزاب الى كتلتات سياسية تمارس العمل السري من خلال بعض عناصرها لإعادة صيغة التداول السلمي للسلطة . الصراع بين الأحزاب السياسية والعسكر على السلطة أدخل قوى أخرى في دائرة الصراع ترى أن الأحزاب والجيش لن يحققوا أغراضهم ، تتمثل تلك القوى في الإتحادات القبلية والاقليمية التي يشار إليها خطأ بالحركات العنصرية التي حاولت تنظيم نفسها على اسس التاثير الجغرافي للمناطق التي يطلق عليها المناطق المهمشة وعلى الرغم من ان أنشطة هذه الفرق تبدأ بالمطالبة

بتطوير الخدمات والبنى الأساسية ، إلا أنها سرعان ما تصطدم بصخرة المركز ولا تجد سبيلا لتحقيق مطالبها الا بالدخول في دائرة الصراع على السلطة وتتحول الى تكتلات سياسية سرعان ما يتم أستيعابها بالإغراءات داخل الكيانات الحزبية الكبيرة بادعاء أن البرنامج والطموحات سوف تنفذ قوميا ، وسرعان ما يتم الكشف عن الزيف والخداع والتدخل الحزبي. ولم يبق أمام هذه الفرق إلا اللجوء الى حمل السلاح كوسيلة للحصول علي المكاسب والتأكيد على أنها ذات قدرة على خوض الصراع وانتزاع حقوقها، يعتبر هذا الاسلوب مهدداً للوحدة الوطنية ، وداعما للانتقسات العرقية والجهوية، كل ذلك لعدم تطبيق العدالة والمساواة في توزيع السلطة والثروة بين المواطنين.<sup>(32)</sup>

ليس مستغربا في دولة لم تكمل نضجها السياسي أن لا تستوى العلاقة بين الجيش والسياسة والسلطة على قوام صحيح ، فحين لا تكون الدولة دولة قانون ومؤسسات، من يمنع الحاكم من أن يستعمل الجيش في الصراع السياسي ضد الشعب أو المعارضة ؟ ومن يمنع الجيش من أن يستولي علي السلطة ويدير دفة الحكم مباشرة أو من راء حجاب ؟<sup>(33)</sup>. حين تنتفي الشرعية الديمقراطية وهي الأساس في الدولة الحديثة من يقوى على وقف أحكام شريعة الأمر الواقع ؟ من يستطيع منع حل المشاكل السياسية بغير السياسة، بالانقلاب العسكرى مثلاً

### الممارسة الديمقراطية:

يمر النظام السياسي في السودان بظروف إقتصادية صعبة ، يفاقمها ويزيد من أزمته الحروب المختلفة والتصحّر والهجرة من الريف الى المدن. وفي ظل عجز النخب الحاكمة عن السيطرة على الأوضاع بازدياد نشاط المعارضة للنظام ، تندلع المظاهرات والقتال في المدن يقودها الطلاب والجماعات المهنية وتجذب الطبقات الدنيا. يتوافق إنهيار النظام مع عجز النخب المعارضة عن تقوية علاقتها بقواعدها الشعبية، وتقف بعض أجهزة الدولة القمعية في الحياد ويحدث تغيير جزئي تتم بموجبه تسوية فوقية بين النخب، تتغير بنية النظام الدستورية والقانونية لكن سرعان ما تلتف القوى المسيطرة على مطالب الحرك الشعبي وتقبض على زمام الأمور مرة أخرى، بعد إجراء إنتخابات الإقتراع فقط او ما يعرف بديمقراطية الإجراءات، وتعجز النخب المدنية عن إدارة البلاد بكفاءة يتدخل الجيش مرة أخرى بانقلاب عسكرى ، لكن سرعان ما تحاصر النظام العسكرى أزمات شبيهة بما حدث سابقاً، ويتم إنتقال جزئي ومحدود لا يؤدي الى تغيير جذري في سلطة الدولة أو هيكله السلطة والثروة وتعيش البلاد في الدائرة الشريرة وهي نظام مدني فاشل، انقلاب عسكرى، إنتفاضة.<sup>(34)</sup>

على أنه ، على الرغم من قصر عمر الطرح الديمقراطي وثباته في إجتياز الإمتحان العملي في البلاد مرة تلو الأخرى في تشكيل حكومات في السودان مقارنة بالنظم العسكرية أو الشمولية بثوب العسكر وما يعانية من فقدان للثقة والثغرات، يظل هو الأنسب لمجتمعنا من الأطروحات الإستبدادية السائدة ، وأن العيب ليس في الفكرة بل في التطبيق . ففي مجتمعات عديدة يكون فشل التجارب الديمقراطية بسبب عدم تكوين المؤسسات والنظم القادرة على تطبيق مطلوبات البناء الديمقراطي الذي يحقق الممارسة الصحيحة. كما يمكن ظهور قصور في القوانين المسيرة

للعلمية الديمقراطية وصيانتها. ولذلك لا بد من تأكيد أن لا علاج لسلبات الديمقراطية إلا بمزيد من الديمقراطية.<sup>(35)</sup>

كما خلت الديمقراطية السودانية من كثير من المعايير المطلوبة والمرغوبة عدا حق التصويت وطقوسية الانتخابات بحيث يمكن الإكتفاء بتسميتها البرلمانية السودانية<sup>(36)</sup>.  
موا أن نظام الإنتخاب صوت واحد لكل شخص يعتمد على درجة وعي الفرد بالبرنامج المطروح ومدى فهمه لكل أبعاده مما يمكنه من الإختيار، وهذه هي المشكلة في ظل المجتمعات التي تعاني من بعض النقص في الوعي والتعليم .

جسد تاريخ الإنتخابات في السودان فشل الطبقات المسيطرة على بناء كتلة سلطة مسيطرة لتتمكن من ممارسة الحكم وفرض هيمنتها، سواء كان ذلك عبر مبادئ وقواعد الديمقراطية الليبرالية أو الديمقراطية البرلمانية نحو حكم الحزب الواحد. فمثلا خلال الفترة من 1956-1958م إنضمت النخب الوطنية وطلائع البرجوازية للحزب الوطني الذي مثل الرادكاليين السياسيين عندما استبعدوا من السلطة بواسطة الطائفتين حزبي الأمة والإتحادي الديمقراطي اللذان كانا يسيطران على سلطة الدولة . تجمع اولئك وإنضمت اليهم الاحزاب الجنوبية ، بالإضافة الى الحزب الشيوعي ومناصرة في اواسط العمال والمزارعين والطلاب بالإضافة الى بعض المجموعات الأخرى، عندما إتحد وتضافر الجميع إستطاعوا الصمود في وجه القمع الذي كان ممارسة نظام الفريق عبود من 1958-1964م وتوج ذلك باسقاطه.<sup>(37)</sup> فيما عرف بثورة 21 أكتوبر 1964م .

على الرغم من أن أستلام عبود للسلطة جاء بعد عملية تسليم وتسلم ، عندما سلم عبد الله خليل رئيس الوزراء ووزير الدفاع السلطة للفريق عبود خوفاً من سحب الثقة من حكومته في البرلمان قاطعا الطريق أمام الممارسة الديمقراطية مما يقود الى إفتقاد الأحزاب التقليدية الكبيرة للممارسة الديمقراطية.<sup>(38)</sup> جاء سقوطه أيضا علي يد الأحزاب السياسية وإنتصاراً للديمقراطية المجهضة بعملية السليم والتسلم .

إسقاط نظام عبود مثل انتصاراً لليسار الراديكالي وتقويته وتحسين صورته لدرجة تحدى الطبقات المسيطرة ، لكن ذلك لم يدم طويلاً ، إذ ظهر منافس جديد من القوى التقليدية من الأرسقراطية الريفية وبرجوازية المدن من رجال الأعمال والموظفين ، في الستينات أصبح هذا الصراع بين هؤلاء الملاك وأصحاب الأموال وبين الأحزاب التقليدية الطائفية واليسار صراعا طبقيا يمتاز ، فاختر علمانيوا الحزب الوطني الإتحادي الإنضمام الى الطبقات ذات الأملاك . وقد مثل هذه المجموعة الجديدة حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي دعماً للدستور الإسلامي ، بينما صمدت الحركة الرادكالية وسانددت الدستور العلماني بشدة ، فأسفرت الإنتخابات التعددية في 1965م و 1968م عن دخول الحزب الشيوعي البرلمان غير أن الثروة والنفوذ الديني والسلطة السياسية التي تتمتع بها الأحزاب القديمة مكنتها من إحتواء خطر حركتهم في عملية تنافسية من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة.<sup>(39)</sup> وطرد الحزب الشيوعي من البرلمان هذا الامر الذي أدى الى إنقلاب فيري 1969م ووصله الى السلطة على أكتاف الحزب الشيوعي الذي حكم تحت بدلة

العسكر حتي النصف الأول من الثمانينات . جاء إنقلاب نميري ليخلص الريف من الوصايا الأبوية التي كانت تمارسها الأحزاب الطائفية الكبيرة كالأمّة والإتحادي الديمقراطي والوطني الإتحادي، في الحصول على فوائدها الحكم ، وقد صمم نظام إنتخابات ليعمل على إضعاف نفوذ القوى التقليدية والطائفية والبرجوازية وإستبدالها بسلطة الشعب ، وبالرغم من هذا جاءت نتائج إصلاحات نظام نميري في صالح تعزيز جهاز الدولة الذي أنحاز أفراداً من ضباط الجيش ورجال الخدمة المدنية الى التجمع الوطني في الإطاحة بالنظام . عاد النظام الحزبي التعددي بعد سقوط نظام نميري إلا أنه لم يكن بقوة الستينات لعدم تماسك جبهته الداخلية وبرز فيه نظام الجبهة الإسلامية القومية التي نجحت في التسعينات في إدخال البلاد في حقبة جديدة من حقب حكم الحزب الواحد،<sup>(40)</sup> بعد دورها في الإنقلاب على الديمقراطية الثالثة 1989 م .

من الملاحظ عدم قناعة الأحزاب العقائدية بالديمقراطية الليبرالية، وتلفها لإستلام السُلطة بأقصر السبُل، وقد فعلت ذلك ؛ حين إنقلب اليساريون على الديمقراطية الثانية في مايو 1969، بينما إنقلب الإسلاميون على الديمقراطية الثالثة في يونيو 1989، كانت سببا في العجز عن إحداث تحول ديمقراطي حقيقي.<sup>(41)</sup> على أن أخطر المشاكل وأعمقها التي وأجهت التجربة الديمقراطية في السودان تتمثل في(42) :

-تمازج الدين بالسياسة .

- دور الجيش في الحياة السياسية.

- قضية الوحدة الوطنية والتكامل القومي.

- الفشل التنموي والأزمة الاقتصادية .

تميزت فترة حكم الحزب الواحد في السودان بتباين أنواع الإنتخابات، التي استخدمت

لتحقيق هدفين في آن واحد

أولهما : تبرير فشل النظام التعددي لإعطاء الشرعية لنظام الحزب الواحد.

ثانيهما : إن الديمقراطية التي مورست في السودان باسم الأصالة والحداثة مرة او حتي الأسلمة

خلال فترة حكم الحزب الواحد فشلت في تجاوز ثنائية الإنتخابات كوسيلة لمنح الشرعية

للدولة من خلال الناخبين وتوفير خيارات حقيقية لهؤلاء الناخبين ، تجربة السودان فاقت

التوترات القائمة اصلاً بين هذين السببين لاجراء الإنتخابات.<sup>(43)</sup>

على أن الدرس المستفاد من التاريخ السياسي هو أن النظم الديمقراطية وإن تفاوتت في

أدائها تجد نفسها محاصرة بهشاشة التكوين القومي وضعف مؤسسات الدولة وتعاضم المطالب

الإقتصادية مع تكبير أداءها بقيود دستورية وقانونية فيضعف أداؤها ويعصف بها الإنقلابيون .

## الخاتمة:

وفى نهاية هذا البحث نورد النتائج والتوصيات التى توصلت إليها الورقة وهى :

## النتائج :

السودان بلد متعدد الأعراق والثقافات متباين الملامح متعدد التوجهات هذه التعددية التى ميزته وشكلت نمط حياة مواطنيه فى إنتظام لثنائية منذ بداية تشكل ملامح السودان الحديث ما برحت معه حتى اليوم كيف للسودانيين أن يستوعبونها بفعالية دون الإنغماس فيها وإنما التعايش معها لهدف أسمى وهو بناء الدولة الوطنية الحديثة التى تستوعب بفعالية هذه التعددية الإثنية والثقافية ذات البيئات المتباينة .

إستثمار كل التنوع ليصبح أداة قوة وتقدم وإزدهار لا فرقة وتناحر ، للوقوف أمام تحدي كبير كان وما زال منذ الإستقلال هو كيف يمكن بناء دولة وطنية ديمقراطية فى ظل تعدد حزبي طائفي وأيديولوجي وأنظمة عسكرية تقفد للسلطة معطبة بذرة النمو لنعود من الصفر مرة أخرى. مسألة بناء الدولة فى السودان مثار جدل ونقاش لعقود من الزمن على مستوى القادة والسياسين والأكاديمين والرأي العام ، وانعكست آثارها السلبية على وحدة البلاد والتنمية الإجتماعية والإقتصادية .

الأزمات التى واجهت الدولة منذ الإستقلال وهى أزمات رؤية وتخطيط وممارسة سياسية، أدت الى أن تدور البلاد فى دائرة الشر كل فترة ديمقراطية يعقبها إنقلاب عسكرى . وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج منها :

## التوصيات :

وضع دستور شامل ومتفق عليه لطبيعة الدولة من خلاله تحدد السلطات والمستويات يراعى التنوع الإثني والثقافي ويضع نظام حكم فدرالي حقيقي وأمثل لحكم الدولة يكفل للجميع حقوقهم ومكاسبهم.

- الإصلاح الحقيقي يأتي عبر ضمان نظام إنتخابات حرة نزيهة ، بعيداً عن العنف والقهر والإبتزاز والرشوة وشراء الولاءات وأن يكون القانون هو الفيصل .

- إزالة أسباب النزاع والصراع من ناحية العدالة فى توزيع الثروة والسلطة وتوزيع المشاريع التنموية بحيث تحدث تنمية فى ارجاء الوطن .

- نشر الوعي المعرفي بالمفاهيم التى تتعلق بالديمقراطية وترسيخها كنظام حكم فعال والذي يتطلب درجة كبيرة من الحرية والتكافؤ الإقتصادي والإجتماعي ، اذ الإحساس بالإقصاء فى شتى صورة يقوض أسس الدولة فى الداخل ويجعلها مستباحة من الخارج .

- المؤسسة العسكرية وعبر عقود من الزمن بعد الإستقلال ظلت تبتعد باستمرار عن مهمتها الأساسية وتنامت وسط ضباطها ثقافة الانقلابات لتتحول الى أداة سياسية هذه النزعة الانقلابية قد اربكت التطور الديمقراطي فى السودان وعطلت نموه .

## الهوامش:

- (1) أحمد وهبان : الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجامعات والحركات العرقية، الألكندرية مطبعة الجامعة 6002، ص 861-961 .
- (2) جوايي مراد : إشكالية بناء الدولة وقضايا الإندماج الوطني في إفريقيا ، رسالة دكتوراة جامعة الجزائر ، الجزائر 2018م ، ص 313 .
- (3) عطا الحسن البطحاني : أزمة الحكم في السودان ، مطبعة جامعة الخرطوم ، الخرطوم 2011م ، ص 342-442 .
- (4) أحمد إبراهيم إيشوك : السودان السلطة والتراث ، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، ام درمان 2008م ، ص 16-26.
- (5) احمد ابراهيم ايشوك : السودان السلطة والتراث ، المرجع السابق ، ص 46
- (6) نفس المرجع ص 56-66.
- (7) ابو القاسم حاج حمد : السودان المأزق التاريخي وافاق المستقبل المجلد الثاني ، دار ابن حزم ، بيروت لبنان 1996م، ص 703.
- (8) نفس المرجع - ص 308 .
- (9) ابو القاسم حاج حمد : مرجع سابق ، ص 308.
- (10) نفس المرجع ، ص 309
- (11) عبد الباسط سبدرات : الدستور هل يستوى علي الجودي ، د ن ، 1997م ، ص 89 .
- (12) ابو القاسم حاج حمد : مرجع سابق ، ص 321.
- (13) فدوى عبد الرحمن علي : تاريخ السودان المعاصر 1954-9691، مدارات للنشر، الخرطوم 2202م، ص 442 .
- (14) فدوى محمد الحسن : تاريخ التطورات الدستورية في السودان 6591-9691م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخرطوم 2004م ، ص 234
- (15) منصور خالد : النخبة السودانية وادمان الفشل ، الجزء الاول ، مطابع سجل العرب ، القاهرة 1993م ، ص 258
- (16) فدوي عبد الرحمن علي : مرجع سابق ، ص 446 .
- (17) فدوى عبد الرحمن : تاريخ السودان المعاصر ، مرجع سابق ، ص 452.
- (18) عبد الباسط محمد الحاج التجربة الدستورية في السودان ، صوت الهامش ، ص 8

[www.hsimahla.moc/:sptth](http://www.hsimahla.moc/:sptth)

(19) عبد الباسط محمد الحاج التجربة الدستورية في السودان، صوت الهامش ص8

[moc.hsimahla.www//:sptth](http://moc.hsimahla.www//:sptth)

(20) مصطفى عثمان محمد الحسن، محمد مأمون عبد الرحمن: آمال وتحديات الواقع

<https://legal-agenda.com>، المفكرة القانونية، السودان 0202/1/7م،

أحمد خير: كفاح جيل، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم 1991م، ص 69.

(21) ابو القاسم حاج حمد: مرجع سابق ص 20-19.

(22) جوايي مراد: مرجع سابق، ص 314.

(23) ابراهيم احمد نصر الدين: دراسات في النظم السياسية الإفريقية، دار الكشاف،

القاهرة 0102م، ص 107

(24) أحمد ابراهيم ابوشوك: مرجع سابق، ص 25

(25) ابو القاسم حاج حمد: مرجع سابق، ص 16، 17.

(26) أحمد ابراهيم ابوشوك: مرجع سابق، ص 26.

(27) جوايي مراد: مرجع سابق، ص 315

(28) محمود عابدين: الصراع على السلطة في السودان، القاهرة، 2000م ص 349.

(29) عطا الحسن البطحاني: أزمة الحكم في السودان، المرجع السابق ص244.

(30) عطا الحسن البطحاني: المرجع السابق: ص 103-104.

(31) عبد الإله بلقزيز: الدولة والسلطة والشرعية، منتدى المعارف بيروت، ط1، 2013م،

ص 44-45

(32) عطا الحسن البطحاني: مرجع سابق، ص 251-252.

(33) حيدر ابراهيم على: الديمقراطية السودانية المفهوم، التاريخ، الممارسة، الحضارة للنشر،

2013م، ص 5، نقلاً عن محمد شاويش: قراءة لكتاب الديمقراطية السودانية، حيدر

ابراهيم على [selcitra/ten.hamalakla.www//:ptth](http://selcitra/ten.hamalakla.www//:ptth)

(34) نفس المرجع: ص 6.

(35) عطا الحسن البطحاني: مرجع سابق، ص 234

(36) روبرت أو. كولنز: تاريخ السودان الحديث، ترجمة مصطفى مجدي الجمال، المركز

القومي للترجمة دار العين للنشر القاهرة 2010م، ص 91، 92.

(37) عطا الحسن البطحاني: مرجع سابق، ص 235.

(38) عطا الحسن البطحاني : مرجع سابق ، ص 235 - 236.

(39) مهدي إسماعيل مهدي : تجارب الإنتقال الديمقراطي في السودان ، ص 6، 3 اكتوبر 2012م،

<https://sudanile.com>

(40) حيدر ابراهيم : مرجع سابق ص 10، 12 .

(41) عطا الحسن البطحاني : مرجع سابق ، ص 237.

## المصادر والمراجع :

- (1) أحمد وهبان : الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجامعات والحركات العرقية، الألكندرية مطبعة الجامعة 2006م .
- (2) جواي مراد : إشكالية بناء الدولة وقضايا الإندماج الوطني في افريقيا ، رسالة دكتوراة جامعة الجزائر ، الجزائر 2018م .
- (3) عطا الحسن البطحاني : أزمة الحكم في السودان ، مطبعة جامعة الخرطوم ، الخرطوم 2011م .
- (4) أحمد ابراهيم إيشوك : السودان السلطة والتراث ، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، ام درمان 2008م .
- (5) ابو القاسم حاج حمد : السودان المأزق التاريخي وفاق المستقبل المجلد الثاني ، دار ابن حزم، بيروت لبنان 1996م .
- (6) عبد الباسط سبدرات : الدستور هل يستوى علي الجودي ، دن ، 1997م .
- (7) فدوى عبد الرحمن علي : تاريخ السودان المعاصر 1969-14591، مدارات للنشر، الخرطوم 2202م .
- (8) فدوى محمد الحسن : تاريخ التطورات الدستورية في السودان 1956-1969م ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الخرطوم 2004م .
- (9) منصور خالد : النخبة السودانية وادمان الفشل ، الجزء الاول ، مطابع سجل العرب ، القاهرة 1993م .
- (10) أحمد خير : كفاح جيل ، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم 1991م .
- (11) ابراهيم احمد نصر الدين : دراسات في النظم السياسية الإفريقية ، دار الكشاف ، القاهرة 2010م .
- (21) النور حمد : نظرة في تعثر بناء الدولة ، 2 أغسطس 2017م ، على موقع <https://www.alrako-ba.net/2824881>
- (13) محمود عابدين : الصراع على السلطة في السودان ، القاهرة ، 2000م .
- (14) عبد الإله بلقزيز : الدولة والسلطة والشرعية ، منتدى المعارف بيروت ، ط1، 2013م
- (51) حيدر ابراهيم علي : الديمقراطية السودانية المفهوم، التاريخ، الممارسة، الحضارة للنشر، 3102م، ص 5 ، نقلاً عن محمد شاويش : قراءة لكتاب الديمقراطية السودانية ، حيدر ابراهيم علي [selcitra/ten.hamalakla.www//:ptth](http://selcitra/ten.hamalakla.www//:ptth)
- (16) روبرت أو. كولينز : تاريخ السودان الحديث ، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ، المركز القومي للترجمة دار العين للنشر القاهرة 2010م .
- (17) مهدي إسماعيل مهدي : تجارب الإنتقال الديمقراطي في السودان ، 3 أكتوبر 2012م ، <https://sudanile.com>